

وزير الطاقة السعودي يتوقع إبرام اتفاقات بقيمة 20 مليار دولار مع الصين

الرياض تدرس تمويل جانب من احتياجاتها باليوان وتفتح قطاعي الصحة والتعليم للملكية الأجنبية الكاملة

وتخلق فرص عمل. وأضاف: «في الوضع المثالي سنموّل عن طريق تمويل مشروعات وأسواق السندات ووسائل أخرى».

وقال وزير الطاقة السعودي خالد الفالح، في تصريح على هامش المؤتمر، إن السعودية والصين تعتزمان إنشاء صندوق استثمار قيمته 20 مليار دولار على أساس تقاسم التكلفة والأرباح مناصفة.

ولفت إلى أن الأمر ما يزال في مرحلة مبكرة لكن الالتزام من مستويات عليا موجود. وأشار إلى أن الصندوق سيستثمر في قطاعات مثل البنية التحتية والطاقة والتجديد والمواد الخام ولم يذكر مزيداً من التفاصيل بشأن استراتيجيته.

وأعلنت الصين خططاً لتأسيس مثل هذه الصناديق الاستثمارية المشتركة في أنحاء العالم في الأعوام الماضية كوسيلة لدعم العلاقات الاقتصادية المشتركة.

وفي كانون الأول 2015 قالت بكين إنها ستؤسس صندوقاً قيمته عشرة مليارات دولار مع الإمارات العربية

المتحدة وفي تشرين الأول الماضي كشفت عن خطط لتأسيس صندوق مع فرنسا.

ويأتي مؤتمر جدة في أعقاب زيارة قام بها العامل السعودي سلمان بن عبد العزيز للصين في آذار تم خلالها توقيع اتفاقات عمل تصل قيمتها إلى 65 مليار دولار في قطاعات تشمل تكرير النفط والبتروكيماويات والصناعات التحويلية الخفيفة والإلكترونيات.

وقال الفالح أمس إنه يتوقع إبرام 11 اتفاق عمل بقيمة 20 مليار دولار تقريباً مع الصين في الأسبوع الحالي، ولم يذكر تفاصيل.

وقد تكون بعض الاتفاقات النسخ المفضلة من الاتفاقات التي تم التوصل لها خلال الجولة الآسيوية

وقد يكون بعضها مذكرات تفاهم وليس مشروعات ملموسة. وتسعى السعودية إلى جذب استثمارات صينية للقطاعات الجديدة مثل الصناعات التحويلية والسياحة التي تأمل في تطويرها في إطار جهود تنويع اقتصادها بعيداً

عن صادرات النفط.

لكن الرياض تريد أيضاً تعزيز أرباح صندوق الإستثمارات العامة، صندوق الثروة السيادية الأساسي لديها، الذي يعتقد أن قيمة أصوله تصل إلى 180 مليار دولار.

وقال التوجيهي إن صندوق الاستثمارات العامة يتطلع لفرص استثمارية في نظم الشحن والنقل الصينية وغيرها من قطاعات البنية التحتية.

من جهة أخرى، أعلن رئيس الهيئة العامة للاستثمار في السعودية أن المملكة ستسمح للمستثمرين الأجانب بالتملك الكامل للشركات في قطاعي الصحة والتعليم.

وهي أحدث خطوة تقوم بها السعودية لإزالة قيود الملكية تدريجياً أمام الشركات الأجنبية التي كانت مطالبة في السابق بالدخول في مشروع مشترك مع شريك محلي.

وقال محافظ الهيئة العامة للاستثمار إبراهيم العمر: «نفتح مراكز التعليم أمام الملكية الكاملة، جميع أنواع التعليم حتى من

المدرسة الابتدائية. هذا شيء جديد للسعودية».

وفي قطاع الصحة، قال العمر إن الوزارة ستكون «جهة تنظيم فحسب وليس مقدم خدمات». وسيفتح ذلك المجال أمام فرص استثمار بما يصل إلى 180 مليار دولار في هذا القطاع على مدى السنوات الخمس القادمة.

ولم يحدد العمر موعد سريان رفع القيود على الملكية الأجنبية.

وكانت الحكومة السعودية، التي تسعى إلى تنويع موارد الاقتصاد والحد من الاعتماد على النفط وسط هبوط أسعار الخام، أعلنت في نيسان الماضي أنها أطلقت برنامجاً خصصته سيزدا ما يزيد على 200 مليار دولار.

لكنها لم توضح حتى الآن القواعد المتعلقة بالملكية الأجنبية والإدارة في كثير من القطاعات. ويقول كثير من شركات الاستثمار المباشر ومستثمرون أجانب آخرون محتلمون

إن حيازة حصة الأغلبية أو السيطرة الكاملة على المشروعات أمر مهم لهم لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة. وتدرس الحكومة ما إذا كانت ستبيع جميع المستشفيات العامة و200 ألف صيدلية أم لا واطلقت العملية الخاصة بمستشفى الملك فيصل التخصصي حسبما قاله محمد التوجيهي نائب وزير الاقتصاد والتخطيط في أبريل نيسان.

في غضون ذلك عينت وزارة التعليم أتش.أس.بي.سي كمستشار مالي لخطتها في خصخصة بناء وإدارة المنشآت التعليمية. وتضمنت جهود الهيئة العامة للاستثمار تخفيف القيود على الملكية الأجنبية في السنوات الماضية ففتح قطاعات الجملة والتجزئة في 2015. وفي الشهر الحالي، أعلنت الهيئة أنها ستسمح بالملكية الأجنبية الكاملة لشركات الخدمات الهندسية.

التقى رئيس الاتحاد العمالي العام الدكتور بشارة الأسمر، صباح أمس في مقر الاتحاد، رئيس مجلس نقابة عمال النقل المشترك ومستخدميه وأعضاء مجلس النقابة، وبعدها عرض وفد النقابة، «المعاناة المزمّنة لعمال القطاع ومستخدميه وإهمال الدولة له وتركه للقطاع الخاص»، أكد «وقوفه إلى جانب وزير الأشغال العامة الأستاذ يوسف فينانوس ورئيس مجلس إدارة النقل المشترك ومديرها العام الأستاذ زياد نصر في إطلاق المسارات الأربعة نواة لحل مشكلة النقل والمطالبة بإنصافهم في درجات الأقدمية ومقومات صمودهم».

من جهته، أكد رئيس الاتحاد العمالي «وقوف الاتحاد إلى جانبهم في كامل مطالبهم المحقة»، مشدداً على «وجوب وضع هيكلية لإعادة تنظيم القطاع واستعداد الاتحاد للمساعدة في ذلك»، وشدد على أن «إقرار المادة 17 من قانون التسلسلة بدفع من الاتحاد أعلى المصالح المستقلة حقوقها كاملة».

وأشار إلى أن «النقل المشترك هو حاجة مطلقة لجميع اللبنانيين وهو الحل الحقيقي لآزمة النقل والانتقال في لبنان التي تكلف المجتمع، بحسب آخر الدراسات، أكثر من ملياري دولار سنوياً».

وتخلل الاجتماع اتصال بالأستاذ بنصر لـ«تأكيد دعم وخطة الوزارة والمصلحة في المسارات الأربعة». كما تم الاتفاق على متابعة الاجتماعات مع كافة الجهات المعنية.

واستقبل رئيس الاتحاد وأعضاء من هيئة المكتب وفد من رابطة قدامى موظفي شركة كهرياء لبنان الذين عرضوا «عدم إفادتهم من سلسلة الرتب والرواتب من دون وجه حق، وخصوصاً في ظل التوجه نحو الخصخصة من خلال ما يسمى الشراكة بين القطاعين العام والخاص والأخطار الذي يتضمنه هذا التوجه».

وعرضوا أيضاً «مشكلة نظام تعويض نهاية الخدمة

الأسمر يلتقي عمال النقل المشترك وقدامى موظفي الكهرباء ولجان الدفاع عن المستأجرين

في مقابل نظام التقاعد وضرورة البحث عن طريقة لإعادة التعويضات أو قسم منها والإفادة من التقاعد، كما جرى في بلدية بيروت».

وأكد الدكتور الأسمر «استعداد الاتحاد لعمل كل ما من شأنه إفادة العمال وخصوصاً أن «هذا الموضوع ينطبق على جميع المصالح المستقلة»، مشيراً إلى أن «الموضوع يتطلب تعديلاً في القوانين».

وطلب «الوثائق والمستندات المتوافرة لدرساها ووضع مشروع قانون بالموضوع واستعداد الاتحاد للمضي مع المتقاعدين في كل مطلب محق»، وأضعا الاتحاد وخبراءه «في تصرف العمال وخصوصاً القدامى منهم في تصرف المصالح المستقلة كافة».

واستقبل رئيس الاتحاد وأعضاء من هيئة المكتب لجان الدفاع عن حقوق المستأجرين من مختلف المناطق اللبنانية «استكمالاً للاجتماعات السابقة».

وافتتح الاجتماع عضو هيئة المكتب النقابي أكرم عربي، مشيراً إلى «خطورة تنفيذ القانون الحالي على المستأجرين وإلى موقف الاتحاد العمالي العام الحاسم تجاهه».

وتحدث خلال اللقاء الصحافي علي محيي الدين الذي عرض «مشروع الإيجار التلصقي»، وأديب زخور الذي أشار إلى «سلسلة الاجتماعات في الاتحاد العمالي العام»، والدكتور الأسمر الذي شدّد على «خلاصة الاجتماعات التي انتهى إليها الاجتماع الأخير في الاتحاد العمالي العام»، موضحاً أن «المسألة ليست صراعاً مع المالكين القدامى بل من أجل قانون عادل يحترم حقوق الجميع».

وأكد «ضرورة التحرك من أجل الحصول على تغطية سياسية للتمكن من الحصول على توقيع 10 نواب ل طرح مشروع قانون بالتعديلات اللازمة».

واقترح تشكيل لجنة لصوغ مشروع القانون ووافق عليها المجتمعون بحيث تشكلت من اللجان الموجودة والمحامين والاتحاد العمالي العام.

عمال شركة فيلپ للمفروشات يطالبون

وزارة العمل والضمان بالتدخل لتحويل حقوقهم



من اعتصام العمال أمام معمل الشركة في الشويفات

عاملاً فكانت الشركة تقوم بحسم مبالغ مالية بحجة إنجاز إجازات العمل إلا أن ذلك لم يحصل منذ أكثر من 20 عاماً حتى يومنا، بالإضافة إلى ذلك يوجد في الشركة الكثير من المخالفات ورغم علم الجهات المختصة الرسمية إلا أنها لم تتحرك وهنا يكمن السؤال: كيف تعمل هذه الجهات مع المخالفين للقانون وغير المتزمين به؟ كيف لكل هذه المخالفات المرودون حسب أو رقيب؟».

وطالبوا بـ «التدخل الفوري لوزارة العمل والضمان الاجتماعي وتحرك النيابة العامة للمتابعة للتحقيق في كل هذه التعهدات خصوصاً حول براءة الذمة من الضمان وكيف يتم الحصول عليها وعلى أي أساس يتم التزيم للتعهدات وغيرها»، وطالبوا أيضاً بـ «التحرك لحماية حقوق العمال والتصريح عنهم جميعاً للضمان الاجتماعي لحفظ حقهم وحق الضمان، وإنجاز إجازات العمل للمعامل غير اللبنانيين الذين يعملون في الشركة منذ أكثر من عشرين عاماً. وتقوم الشركة بصرف العمال وتوجيه الإندارات بدل من أن تتجمل من عدم تطبيقها للقانون من إجراءات السلامة المهنية إلى عدم دفعها لرواتب المكسورة وبدل النقل لمدة تزيد عن عشر سنوات وبدل الفرص السنوية ومنح التعليم والإجازات المرضية».

نفذ عمال شركة «فيلپ» لصناعة مفروشات المكاتب والمعارض اعتصاماً أمام المعمل في الشويفات، احتجاجاً على عدم دفع حقوقهم ومستحقات وراتبهم، وكذلك بعد الإنذارات التي وجهتها الشركة إليهم.

وذكر المعتصمون، خلال مؤتمر صحفي، بأنه «في جلسة 2017/5/15 في وزارة العمل تعهد صاحب الشركة السيد عباس فيلپ على دفع بدل التعويضات العائلية والساعات الإضافية وبدل النقل إلا أن الشركة عادت من جديد إلى قضم الحقوق والتعدي عليها، فتم توقيع اتفاق نان مع الإدارة بتاريخ 30 أيار 2017 يقضي بدفع كسر الأسبوع بتاريخ 27 أيار للعمال اللبنانيين، والسوريين، ومعاش عائلي واحد للعمال اللبنانيين، ودفع أسبوع من المكسورات للعمال السوريين على أن يتم تسكير كافة المكسورات خلال شهر حزيران 2017. وكما العادة لم تف إدارة الشركة بكل الاتفاقيات، ولا التعهدات التي جرت في وزارة العمل، ولم تدفع بدل الرواتب المكسورة للعمال ولا بدل النقل ولا التعويضات العائلية أو حتى منح التعليم، ورغم كل هذه المخالفات لم يتم تحريك أي ساكن من الأجهزة المعنية. أما في ما يخص العمال غير اللبنانيين والذي يتجاوز عددهم إلى 90

وسط توقعات بخروج ما بين ثلاثة وأربعة مليارات دولار في الأشهر المقبلة

البنوك القطرية تتجه إلى آسيا وأوروبا بحثاً عن التمويل

بدأت البنوك القطرية تتجه إلى آسيا وأوروبا بحثاً عن التمويل بعد أن سحب عملاء من دول عربية أخرى مليارات الدولارات من حساباتهم في أعقاب أزمة دبلوماسية إقليمية.

ورغم أن الحكومة القطرية أودعت مبالغ كبيرة في البنوك للمساعدة في تعويض التدفقات الخارجة فإن البنوك تحاول إيجاد مصادر تمويل خاص جديدة، إذ يحذر محللون من احتمال أن تشهد سحب مبالغ كبيرة من خزائنها في الأشهر المقبلة.

وأفادت مصادر بأن بنك قطر الوطني أجرى مباحثات رتبتيها بنوك من بينها بنك ستاندر تشارترد مع مستثمرين في تايبوان لترتيب إصدار خاص من سندات فورموزا في السوق التايوانية بعملات أخرى غير الدولار التايواني. وأشارت المصادر إلى أن بنك قطر الوطني أكبر بنوك الشرق الأوسط يدرس أيضاً إصدارات خاصة في أسواق آسيوية أخرى.

وقال المصدر إن للبنك سندات وأوراقاً مالية متوسطة الأجل قيمتها نحو ستة مليارات دولار يحمل أغلبها في الفترة من الآن وحتى منتصف عام 2018 ومن المرجح أن يستهدف البنك إعادة تمويلها، مضيفاً أن تلك الخطوة هي أكثر الخطوات فاعلية في ضوء الأزمة الدبلوماسية.

وفي الأونة الأخيرة استطاع مصرف قطر الإسلامي أكبر البنوك الإسلامية في البلاد تدبير أموال من خلال صفقات إصدارات خاصة بالبنك الياباني والدولار الأسترالي. وقال مصرفي دولي إن البنك يعمل الآن على استكشاف المزيد من هذه الصفقات في أوروبا وآسيا، بالإضافة إلى برنامج إصدار شهادات اإيداع واتفاق مرابحة لتدبير سيولة نقدية.

وقال المتحدث باسم بنك قطر الوطني: «لدينا عدة مقترحات لإصدار فورموزا من عدة بنوك عالمية تتعامل في ذلك الجزء من العالم».

وأضاف أنه لم يتم بعد الاتفاق على شيء أو تحديد توقيت الإصدار واختيار مستشاريه. وقال المتحدث: «من الطبيعي لبنك قطر الوطني الاستفادة بانتظام من الأسواق العالمية المختلفة بالحفاظ على

علاقات وثيقة مع قاعدة مستثمريه باعتباره جهة إصدارات متكررة. وهذا جزء من استراتيجية التمويل الإجمالية العامة لبنك قطر الوطني المتفق عليها قبل الخلاف الدبلوماسي الإقليمي».

وتزايدت حاجة بنوك قطرية كثيرة لتأمين الحصول على تمويل منذ حزيران الماضي عندما فرضت الإمارات والسعودية ومصر والبحرين مقاطعة دبلوماسية وتجارية على قطر واتهمتها بتمويل الإرهاب. وتنفي قطر تلك الاتهامات.

وتوضح بيانات مصرف قطر المركزي أن الأزمة أدت إلى خروج نحو 7.5 مليار دولار من ودائع العملاء الأجانب



بالإضافة إلى 15 مليار دولار أخرى من الودائع والقروض الأجنبية بين البنوك والتي يعتقد أنها في الأساس من دول المقاطعة الأربع.

ويقدر محللون أن ما بين ثلاثة وأربعة مليارات دولار أخرى قد تخرج من البلاد في الأشهر المقبلة. وأوضحت البيانات أن الحكومة القطرية أودعت رداً على ذلك ما يقرب من 18 مليار دولار في البنوك المحلية في حزيران وفي تموز.

وقالت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني ومن المرجح أن يؤدي لزيادة المنافسة بين البنوك القطرية على الودائع ويرفع تكاليف التمويل ويضغط على هوامس الربح.

استبعاد تأثر

القطاع السياحي بهجمات برشلونة

قال وزير الاقتصاد الإسباني إنه لا يتوقع أي تأثير كبير قصير المدى على السياحة، القطاع المهم في الاقتصاد الإسباني، نتيجة الهجمات التي وقعت في كتالونيا الأسبوع الماضي.

وكانت سيارة دهست سائحين وسكاناً محليين في شارع لاس رامblas المزدهم في برشلونة يوم الخميس الماضي ما أسفر عن مقتل 13 شخصاً. وقتل شخصان آخران أثناء هروب السائق وفي هجوم منفصل في كامبريلس.

وقال الوزير لويس دي خويديوس في مؤتمر صحفي: «في ضوء البيانات المتاحة لدينا لا نتوقع تأثيراً واضحاً على السياحة في المدى القصير».

وأشار إلى أن الحكومة الإسبانية قد ترفع توقعاتها الاقتصادية لعام 2017. وتقدر إسبانيا أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة ثلاثة في المئة في العام الحالي.

تقرير



قباتي مترشحاً اجتماع لجنة الأشغال

● عقدت لجنة الأشغال العامة والنقل والطاقة والمياه جلسة أمس، برئاسة رئيس اللجنة النائب محمد قباني، خصصت لمتابعة درس اقتراح القانون الرامي الى تعزيز الشفافية في قطاع البترول. وقررت اللجنة بعد نقاش معقّد معظم مواد اقتراح القانون، في ما علفت البيت بالمواد 6، 7، 12، 13، بينما تحصل من مقدم اقتراح القانون على إجابات عن بعض الأسئلة التي طرحت خلال النقاش. وستستكمل اللجنة درس اقتراح القانون في جلستها المقررة نهار الثلاثاء المقبل والمخصصة لإجراء قراءة نهائية له تمهيداً للإقرار.

● ناشدت جمعية تجار صيدا وضواحيها «المجلس النقابي ومجلس الوزراء إعادة النظر في موضوع زيادة الضرائب كونها ستزيد من الإكماش الاقتصادي وتزأزم الوضع التجاري الذي يتربح تحت وطأة ضعف حركة البيع بالتجزئة وتناقص فرص العمل وضعف قدرة المواطنين الشرائية وما يزيد بدوره في تفاقم الإفلاسات لدى المؤسسات التجارية التي تتردد لإفلاس عادة بالرسوم والضرائب وتعذي خزينتها».

ولفتت الجمعية، في بيان، إلى «أن المؤسسات والمحال التجارية سوف تفتح أبوابها طيلة أيام الأسبوع»، متمنية على «الزملاء

التجار تمديد الوقت مساء اعتباراً من يوم السبت (غداً) ولغاية ليلة عيد الأضحى المبارك»، معلنة «أنّ التجار سوف يستمرون في تخفيض الأسعار مساهمة منهم في هذه الظروف الصعبة التي يعاني منها لبنان بأسره».

● زار وفد من أهالي منطقة الهرمل قاتقوام الهرمل طلال قطايا وعرض له معاناتهم.

وتّمّ «التوافق على ضرورة ضبط الاشتراكات وإصلاح الاعطال والتنسيق مع الجهات البلدية والأمنية لمنع التعديلات، والطلب من الجهات الأمنية توفير نقطة حراسة في منطقة نبع «راس المال» لمنع رمي مياه الصرف الصحي والغابات فيه، والإسراع في وضع الخزانات الجديدة في شأنها توفير ستة آلاف البقاع ومصححة مياه بعجل».